المحاضرة السادسة: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

أ. ظروف انعقاد مؤتمر الصومام:

في أخر لقاء ختام لهم يوم 23 أكتوبر 1954 قبل تفجرهم لثورة أول نوفمبر قرّر القادة السنة عقد اجتماع تقيمي في شهر جانفي 1955، ولكن الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة، جعلت هذا اللقاء يتأخر، ففي الوقت الذي كان فيه "محمد بوضياف" منشغلا بشكلة إمداد وتموين الجبهة الغربية مستفيدًا من اتصالاته بجيش التحرير المغربي، استشهاد قائد المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) في يوم 18 جانفي 1955، واعتقال "مصطفى بن بولعيد" قائد المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) في الجنوب التونسي يوم 11 فيفري 1955 وسجنه في تونس أولا ثم في قسنطينة، وهو ذهب في مهمة إلى ليبيا ليلتقي "بأحمد بن بلة" المكلف بالإمداد ضمن الوفد الخارجي لمعالجة مشكلة نقص السلاح. وفي 23 مارس 1955 تم اعتقال قائد "رابح بطاط" المنطقة الرابعة (الجزائر).[1]

وهي الظروف التي أدت إلى تأخر عقده حتى مرور سنتين من قيام الثورة في وادي الصومام بالمنطقة الثالثة (القبائل) يوم 20 أوت 1956، وهو المؤتمر الذي انعقد في ظروف تختلف عن ظروف الثورة أول نوفمبر 1954، حيث نضجت الثورة بعد حوالي سنتين من التجربة القاسية، ومرت بانتفاضة 20 أوت 1955 بعد مرور سنة من اندلاعها، وعرفت الساحة الدولية انعقاد مؤتمر باندونغ وعرض قضية الجزائر على الأمم المتحدة، ونالت كل من تونس والمغرب في شهر مارس 1956. كما انعقد مؤتمر الصومام بعد إضراب الطلبة عن الدراسة (19 ماي 1956) في الجامعات الفرنسية، بما فيها جامعة الجزائر، وقد انضم كثير منهم بعد ذلك إلى الثورة، مما أعطى لها دفعا جديدًا تميز بطاقة شابة ومثقفة. ومن جهة أخرى انعقد مؤتمر الصومام بعد انضمام الأحزاب والجمعيات إلى الثورة فأعلن حزب البيان عن حل نفسه وانضمام أعضائه إلى الثورة، وكذلك فعل أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وقد التحق زعماء هؤلاء وأولئك بالوفد الخارجي بينما التحقت أفواج من المعلمين والسياسيين والتلاميذ بالجبال، وفي نفس الوقت تكونت منظمة جماهيرية ومهنية موالية لجبهة التحرير كاتحاد العمال الجزائريين واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين واتحاد النساء الجزائريات، إضافة جمعية الكشافة الإسلامية والشباب، والتجار.[2]

أما من جهة السلطات الفرنسية؛ فإن حكومة "أدرغار فور" سقطت بسبب فشلها سياستها في الجزائر وحلت محلها حكومة "غي موللي" في جانفي 1956 التي تخلت عن الجنرال "كاترو" كحاكم عام وعينت بدله "روبير لاكوست" وزيرا مقيما في الجزائر، والذي أخذ يحشد القوات الضخة لتصفية

---

[1] مبروك بلحسين، **المرسلات بين الداخل والخارج (1954 – 1956)**، ترجمة: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004،ص: 40.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1954 – 1962)**، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج 10، ص:83.

الثورة وجلب الإمدادات إلى أن تجاوز عدد جنوده النصف المليون ويصرح في شهر أفريل 1956 قائلا: أنه: ((سوف تنج التهدئة في أواخر ماي))، وذلك بفضل برنامجه الشهير بالتقسيم العسكري (الكادرياج) الذي سيخنق الثورة، وأنه سيجعل الثوار في وضع صعب يستحيل عليهم القيام بأي نشاط. وبدأت العمليات العسكرية للقوات الفرنسية في 15 مارس 1956 التي ضمت قواتها هائلة من الجنود وصل إلى أكثر من ثلاثين ألف جندي مدعمين بعشرين طائرة على نواحي البيبان وآقبو وبوقاعة وقنزات في المنطقة الثالثة (القبائل، بقيادة الجنرال "ديفور" كما كانت نفس العملية تجري في المناطق الأخرى.[1]

وفي هذه الظروف استطاعت الدبلوماسية الجزائرية في الخارج أن تحقق انتصارا على فرنسا من خلال طرح القضية الجزائرية في شهر جوان 1956 لأول مرة أمام مجلس الأمن رغم رفضه للنظر في القضية بحجة أن الوقت لم يكن مناسبا لذلك، إلا أنه أعتبر أن القضية الجزائرية قضية دولية، وإن الحرب المستمرة في الجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي.[2]

كل هذه الظروف حفزت قيادة الثورة للدعوة لعقد اجتماع لتقييم مسارها، ووضع استراتيجية لضمان نجاح العمل المسلح.

ب - فكرة المؤتمر ومكان انعقاده:

أشرنا من قبل؛ أنه في منتصف شهر جانفي 1955 أطلق سرح "عبان رمضان" بعد أن أمضى خمس سنوات في السجن، وكان أحد إطارات حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) منذ 1945، ومسؤول سابق لولاية (سطيف – بجاية) وقيل: مسؤولا على ولاية عنابة، وكان سبب الحكم عليه بالسجن لتورطه في قضية المنظمة الخاصة (o.s)، وقد سمحت له فترة نضاله في الحركة الوطنية أن يعرف قادة جبهة التحرير الوطني من أمثال: "أحمد بن بلة" و"أحمد محساس" اللذين كان يناضل تحت قيادتهما، واقترابه من "محمد بوضياف" و "العربي بن مهيدي" في تلك الفترة، ورفيقيه في الدراسة "بن يوسف بن خدة" و"سعد دحلب" اللذين يلتحقان بالجبهة لاحقا.[3]

لم يتأخر "عبان" بعد خروجه من السجن في التحاقه بالثورة واتصاله بقائدي المنطقة الثالثة "كريم بلقاسم" ونائبه "عمر أوعمران" الذي أسندت إليه مهمة كاتب (وهو الحاصل على شهادة البكالوريا في بداية سنوات الأربعينات). ثم كلف بالدعاية وأن يستقر في العاصمة لدى "رابح بطاط" مسؤول المنطقة الرابعة. الأخير الذي ستتمكن السلطات الاستعمارية من اعتقاله يوم 23 مارس 1955، فيتولى قيادة المنطقة الرابعة "أوعمران" في ظل غياب " بوضياف" وغياب مرشحين أخرين

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص : 114 - 118.

[2] نفسه، ص: 122.

[3] محمد حربي، مصدر سابق، ص: 115. وأيضا: مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص:41.

للحلول محل "بيطاط"، وفي هذا الوضع أصبح "عبان" مسؤولا على العاصمة التي رفعت إلى منطقة مستقلة. حيث أول عمل بادر به هو "نشره في أول أفريل 1955 أول نص باسم جبهة التحرير الوطني من أول نوفمبر 1955 حذر فيه أولئك الذين يحافظون على حالة الغموض وندد بأولئك الذين يلجأون إلى الأكاذيب والتهم الباطلة، ثن وجه نداء إلى الجزائريين يقول لهم فيه: هلموا جماعيا لتعزيز صفوف جبهة التحرير الوطني.[1]

بداية من شهر سبتمبر 1955 أقام "عبان" علاقات مراسلة مع الوفد الخارجي في القاهرة من جهة، ومن جهة أخرى بدأ بالاتصال بقيادة مختلف الأحزاب والمنظمات (المركزيين، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء، الطلبة، النقابيين، التجار) واستطاع في ضمهم إلى أفكار جبهة التحرير الوطني، وبعض منهم من تمّ ارسالهم إلى الخارج لتدعيم العمل الدبلوماسي.[2]

في شهر نوفمبر 1955 تذكر الرّوايات أن الطالب "عمارة رشيد" زار المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) مبعثا من المنطقة الرابعة من طرف "عبان" لإعادة ربط الاتصال والاطلاع على وضع المنطقة بعد هجومات 20 أوت 1955 والتشاور مع "زيغود يوسف"، الأخير الذي بعد أن زود "عمارة رشيد" بتقرير شامل ومفصل عن وضعية المنطقة اقترح عليه أن يبلغ قادة المنطقة الرابعة بضرورة عقد مؤتمر وطني من أجل التقييم التي أحددها أول نوفمبر، وتكوين قيادة موحدة على المستوى، ويقترح أن يعقد المنطقة الثانية التي هي في أتم الاستعداد.

وهي الرسالة التي سلمها "عمارة رشيد" إلى "عبان" الذي بدوره أخبر "أوعمران" على محتواها، والذي وافق فورا مؤكدًا على ارسال مبعوث آخر فوقع الاختيار على "سعد دحلب"[3] وتقول الرّوايات أيضا أن "زيغود" بدوره أرسل من جهته الأستاذ "محفوظ بنون" إلى العاصمة لتبليغ رسالة إلى "عبان" جاء فيها لأول مرة فكرة (مؤتمر وطني).[4] وتقول الرّوايات أيضا؛ أنه بعد زيارة "سعد دحلب" المنطقة الثانية ورجوعه إلى العاصمة جاءت من المنطقة الرابعة رسالة بالموافقة على عقد المؤتمر في المنطقة الثانية. [5]

وبالتالي يبدو من خلال هذه الرّوايات أن صاحب فكرة عقد مؤتمر وطني من جديد هو قائد المنطقة الثانية "زيغود يوسف".

من هذا المنطلق؛ بعث "عبان" برسالة بتاريخ 01 ديسمبر 1955 إلى الوفد الخارجي جاء فيها ما يلي: ((نحن على اتصال بمنطقة قسنطينة لقد التقينا مع المسؤولين وننوي أن نعقد، في مكان ما

---

[1] مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص ص: 41 -42.

[2] مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص ص: 45 -46.

[3] **مذكرات الرئيس علي كافي**، مصدر سابق، ص: 97.

[4] مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص: 52.

[5] **مذكرات الرئيس علي كافي**، مصدر سابق، ص: 97.

بالجزائر، اجتماعا هاما لكبار مسؤولي نواحي قسنطينة والجزائر ووهران، وبمجرد ما ننتهي من إعداد كل شيء سوف نطلب منكم ارسال ممثل أو اثنين لأن قرارات هامة سوف تتخذّ)). وفي رسالته المؤرخة في يوم 06 جانفي 1956 أشارعبان" إلى أن وثيقة أساسية هي بصدد الإداد وسترسل إلى الوفد الخارجي لإبداء رأيه فيها.[1]

كانت الفكرة في البداية متجهة إلى عقده في المنطقة الثانية، وأعطى "زيغود" تعليماته بالإعداد لاحتضان المؤتمر، وتمت الموافقة على المكان المسمى (بوزعرور) في شبه جزيرة القل، كمقر لاحتضان المؤتمر لحصانته وانطلقت الأشغال بتوفير الأمن واعداد التموين، لكن وصول نبأ استشهاد "بن بوليد" أثر على عملية التحضير إذ أصبحت الظروف غير مواتية لعقد المؤتمر هناك، وبعد ذلك تم اقتراح الأوراس وجبال سوق أهراس، ثم الأخضرية (بالسترو حاليا)، وحدد يوم 21 جويلية 1956 لعقد المؤتمر، لكن تسرب الأخبار عن مكان وزمان عقد المؤتمر لسلطات الفرنسية أدى بالقيادة الثورية إلى إلغائه، كما علم المستعمر أخبارا عن المؤتمر جراء ضياع مستندات ووثائق "كريم بلقاسم" قائد المنطقة الثالثة في كمين وقع فيه دلّ المستعمر على أن وفد الشمال القسنطيني في طريقه إلى المؤتمر ممّا أدى بقيادة جيش التحرير إلى تغيير مكان وزمان المؤتمر، وبعد مداولات عديدة تمّ الاتفاق على عقد المؤتمر في منطقة وادي الصومام، حيث مركز الولاية الثالثة، وبالضبط في قرية (أفري أوزلاقن) ولم يكن اختيار هذا المكان عشوائيا وإنما نتيجة لمجموعة من العوامل منا: أن هذا المكان الذي تم اختياره لاحتضان أشغال المؤتمر، كان الفرنسيون يدعون أنهم سيطروا عليه، فأراد الثوار إثبات العكس وعقد المؤتمر في تلك الجهة، بالإضافة إلى كون المكان يقع في منطقة حصينة، ومحاذية لغابة (أكفادو)الكثيفة والتي لها اتصال بغابة جرجرة وجبالها.[2]

ج – انعقاد المؤتمر:

بعد أن أنهت قيادة المنطقة الثالثة جميع الترتيبات الأمنية والاستعدادات المطلوبة لعقد المؤتمر أرسلت وفودا إلى كافة المناطق لاطلاع مسؤوليها بتاريخ ومكان انعقاده، وبالفعل في مطلع شهر أوت 1956 بدأت وفود مسؤولي المناطق بالتوافد على المنطقة الثالثة، حيث وجدوا في استقبالهم دوريات مخصصة لمرافقتهم عبر دورب ومسالك المنطقة التي كان غالبية الوفود يجهلونها وبحلول اليوم العاشر من شهر أوت 1956 اكتمل وصول الوفود المشاركة في المؤتمر والتي تمثل المناطق التالية:

- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): ("زيغود يوسف"، "علي كافي"، "لخضر بن طوبال"، "ابراهيم مزهودي"، "حسين رويبح"، "مصطفى بن عودة").

---

[1] مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص: 52.

[2] **مجلة المتحف**، تصدر عن المركزي الوطني للجيش، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، ع: خاص 2019، ص: 64.

- المنطقة الثالثة (بلاد القبائل): ("كريم بلقاسم"، "محمدي السعيد"، "عميروش آيت حمودة"، "قاسي حماي").
- المنطقة الرابعة أو الجزائر الوسطى: ("عمر أوعمران"، "سليمان دهليس" المدعو "سي الصادق"، "محمد بوقرة").
- المنطقة الخامسة (وهران): ("محمد العربي بن مهيدي").
- "عبان رمضان"، من الناحية السياسية.[1]

وقد تغيب عن حضور المؤتمر ممثلو المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) بسبب استشهاد القائد "مصطفى بن بولعيد" في يوم 23 مارس 1956. لكن حسب شهادة مجاهدي هذه المنطقة أن هناك وفدين تنقلوا للمنطقة الثالثة بقصد المشاركة في أعمال المؤتمر لكنهم وصلوا بعد انتهاء أشغاله، والوفد الأول كان بقيادة "عمر بن بولعيد" وضم الوفد كل: ("مصطفى رعايلي"، أحمد قادة"، السعيد بورادي"، "علي مشيش"، وأخرون. بينما الوفد الثاني كان بقيادة "المكي حيحي"، و"أحمد نواورة" و"محمد العموري" و"الحاج لخضر" و"عمار بلعقون" و"ابراهيم كبويه" وأخرون.

وتقابل أعضاء الوفد مع مجموعة من قيادات المنطقة الثالثة من بينهم "محمد السعيد" و"عمر أوعمران" وتناقشوا في كيفية تطبيق قرارات مؤتمر الصومام الذي فاتهم حضوره، وقد سجل الوفد الثاني تحفظه على قرارات تنصيب لجنة التنسيق والتنفيذ بالعاصمة، وسجل كذلك عدم حضور وفد الخارج والممثل لجبهة التحرير خارج البلاد.[2]

كما تغيب الوفد الخارجي الذي كان من المقرر أن يحضر للمؤتمر لكنه بقي ينتظر في (سان ريموا) بإيطاليا وفي طرابلس الإشارة الخضراء إلى المؤتمر، لأن الوفد من الخارج يتطلب حذًا كبيرًا من العمليات العسكرية وفقدان الأمن في منطقة العمليات، الأمر الذي حتم على أعضاء الوفد التريث والانتظار ريثما يستتب الأمن والطمأنينة.[3]

ومن جهته؛ "عبان" ولإعداد الوثائق التي ستعرض كأرضية على المجتمعين في مؤتمر الصومام قام بتشكيل لجنة خصيصا لذلك تتكون من زملائه من حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائر، وهم: "عبد الرزاق شنتوف" و"عبد المالك تمام" من حزب الشعب، و"محمد لبجاوي" و"عمار

---

[1] يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 1954 – 1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 75.

[2] **التّقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثّورة التّحريرية من 20 أوت 56 إلى ديسمبر 1958**، ص:10. ينظر: مصطفى مراردة، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة (ابن النوي) شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2007، ص: 61.

[3] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص: 134.

أوزقان" من الحزب الشيوعي الجزائري، الأخير الذي لم يكن مندوبا إلى المؤتمر، ورغم ذلك أشرف على الوثيقة الأساسية للمؤتمر.[1]

مهما يكن؛ فإن المؤتمر عقد في قرية (ايفري أوزلاقن) بغابة أكفادو وانطلقت أشغاله ابتداء من 14 أوت 1956، وأسندت رئاسته للقائد "محمد العربي بن مهيدي" بينما كان "عبان رمضان" عن جبهة التحرير الوطني (مدينة الجزائر) مقررا ومحررا للوائح ، ودامت أشغاله عشرة أيام بكاملها وتنتهي وأنت أشغاله يوم 20 أوت منه حضره أشغاله الضيقة فقط المسؤولين الكبار وهم: ستة بالإضافة إلى "بن مهيدي" و"عبان"، كريم بلقاسم" و"عمر أوعمران" و"زيغود يوسف" ونائبه "لخضر بن طوبال". وكان الرائد "عميروش أيت حمودة" مكلفا بحماية المؤتمر. وفي 23 أوت 1956 عقد الاجتماع الأخير الموسع الذي تليت فيه القرارات ونالت مصادقة الجميع.[2]

د . نتائج وقرارات المؤتمر:

لقد خرج مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 بقرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والإدارية من القرارات ما يلي:

1 – صياغة وثيقة سياسية حددت الأهداف والوسائل النضالية في ثلاثة محاور تمثلت في: الوضع السياسي الراهن (لتلك الفترة)، الآفاق العامة والمستقبلية، ووسائل العمل والدعاية وأهمية الحركات الفلاحية والنسائية والنقابية والشبابية في دعم الثورة التحريرية والدور المنتظر منها، زيادة على أهداف الحرب السياسية والعسكرية وشروط توقيف القتال.[3]

2 - المجلس الوطني للثورة: يعتبر يوجيه سياسة جبهة التحرير الوطني الداخلية والخارجية، وهو الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات الحاسمة التي تتعلق بمستقبل البلاد، وهو صاحب الحق في إصدار الأمر بوقف إطلاق النار أو مواصلة الحرب، ويتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمون و17 إضافيون.

3 - لجنة التنسيق والتنفيذ: تمثل مجلس الحرب الحقيقي للثورة، وهي مسؤولة عن توجيه إدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية، ولها كامل السلطة على جميع هيئاتها ومنظماتها، وجميع القادة السياسيين والعسكريين الذين يباشرون النشاط الثوري في جميع الولايات، مسؤولون مباشرة أمامها هي، كما هي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة. وهي تتألف خمسة أعضاء

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 382. وأيضا محمد حربي، مصدر سابق، ص: 150. وكذلك: يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص: 77.

[2] مبروك بن الحسين، مصدر سابق، ص: 53. وأيضا: محمد لحسن، أزغيدي، مرجع سابق، ص: 134.

[3] الغالي غربي، مرجع سابق، ص: 440.

هم: "محمد العربي بن مهيدي"، "كريم بلقاسم"، "عبان رمضان"، "بن يوسف بن خدة"، "سعد دحلب".

4 - أوصى المؤتمر بإنشاء مجموعة من **اللجان** المختلفة محليا للسهر على مصالح الثورة والشعب، وتطبيق قرارات المؤتمر، وكلها خاصة للجنة التنسيق والتنفيذ ومن أهم هذه اللجان: (لجنة الدعاية والأخبار، اللجنة الاقتصادية، اللجنة النقابية، اللجنة السياسية).[1]

5 – العلاقة بين الجبهة والجيش: تعطى الأولوية السياسي على العسكري، وفي مراكز القيادة يتعين على القائد العسكري السياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة.

6 – العلاقة بين الداخل والخارجي: تعطى الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ الإدارة المشتركة.[2]

7 - المحافظون السياسيون (**Les Commissaires Politiques**): وتتلخص مهامه تنظيم الشعب وتربيته والدعوة والإعلام والحرب النفسية والمساهمة بالرأي في برامج العمل العسكري الذي يقوم به جيش التحرير الوطني وكذلك فيما يتعلق بالتمويل والتموين.[3]

8 – تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات (بدل المناطق): وقسمة الولاية إلى مناطق، والمنطقة إلى نواحي، والنواحي إلى قسمات[4]، وجاءت الولايات الست وحدودها كما يلي:

- **الولاية الأولى (الأوراس النمامشة)**؛ وحددوها: (شمالا: صدراته، القرزي، سطيف. جنوبا: الصحراء القسنطينية. غربا: برج بوعريج، المسيلة، بوسعادة، أولاد جلال. شرقا: الحدود التونسية).

- **الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)**؛ وحدودها: (شمالا: القالة، سوق الاثنين. جنوبا: سطيف، طريق الجزائر، قسنطينة إلى القرزي، وتمتد إلى حدود تونس مارة بمقاوس. غربا: سطيف، خراطة، سوق الاثنين. شرقا: الحدود التونسية).

- **الولاية الثالثة (بلاد القبائل)**؛ حدودها: (شمالا: سوق الاثنين، كوربي مارين. جنوبا: سطيف، برج بوعريريج، المسيلة، بوسعادة. غربا: كوربي مارين، ثنية بني عيشة، الأخضرية، البويرة، عين بسام، سور الغزلان، سيدي عيسى، بوسعادة. شرقا: سطيف، خراطة، سوق الاثنين).

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ج 2، ص ص: 158 – 159. وأيضا: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص:386.

[2] **المقاومة الجزائرية**، لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطني، ع: 3، 12 ربيع الثاني 1356هـ الموافق 15 نوفمبر 1956، ص: 6.

[3] الغالي غربي، مرجع سابق، 440

[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص: 383.

- **الولاية الرابعة (العاصمة وضواحيها)**؛ وحدودها: (شمال: كوربي مارين، تنس. جنوبا: البويرة، عين بسام، بئر أغبالو، قصر البخاري، تيارت. غربا: حدود عمالة وهران. كوربي مارين، ثنية بني عيشة، باليسطرو، تير، البويرة، عين بسام).

- **الولاية الخامسة (وهران)**؛ حدودها: (وتشمل عمالة وهران كلها بحدودها السابقة).

- **الولاية السادسة (وتشمل الصحراء الجزائرية)**؛ وحدودها: (شمالا: بودو، قصر البخاري، بئر أغبالو، عين بسام، سور الغزلان، بوسعادة. ومن الجهات: الأخرى الصحراء الجزائرية)

- **مدينة الجزائر العاصمة** والبلديات المتاخمة لها: (حسين داي، بئر مراد رئيس، القبة، الأبيار، بوزريعة، سانطوجين) تؤلف منطقة مستقلة بنظام خاص.

- مدينة سطيف تتبع للولاية الثالثة ومدينة بوسعادة تتبع الولاية السادسة.[1]

9 - تنظيم جيش التحرير الوطني، كما يلي:

1 . الفوج يتكون من 11 جنديا.

2 . نصف الفوج يتكون من 5 جنود من بينهم جندي أول.

3 . الفرقة تتكون من 35 جنديا (ثلاث أفوج مع رئيس الفرقة ونائبه).

4 . الكتيبة تتكون من 110 جندي (ثلاثة فرق مع 5 إطارات).

5 . الفيلق يتكون من 350 جندي (ثلاث كتائب زائد 20 إطارا).

كما حدّدت مرتبات لمختلف أفراد جيش التحرير الوطني واستحدثت رتب عسكرية هي:

1 . جندي أول (كابران) على شكل (>) يوضع على الذراع الأيمن .

2 . عريف (سرجان) على شكل (>>).

3 . عريف أول (سرجان شاف) على شكل (>>>).

4 . مساعد (أجودان) على شكل (<).

5 . ملازم أول (أسبران) على شكل نجمة بيضاء (✯).

6 . ملازم ثان (سوليوتنا) على شكل نجمتان حمراء (★).

7 . ضابط ثان (قبطان) على شكل نجمتان حمراوان (★★

8 . صاغ أول (كومندان) على شكل نجمتان حمراوان ونجمة بيضاء (★★✯).

9 . صاغ ثان (كولونيل) على شكل ثلاث نجمات حمراء (★★★)[2]

المصطلحات:

1 . المجاهد: جندي جيش التحرير الوطني.

2 . المسبل: المشارك في العمل العسكري.

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر**،مرجع سابق، ص: 158 – 159 . 160.

[2] **المقاومة الجزائرية**، مصدر سابق، ع: 3، 12 ربيع الثاني 1356هـ الموافق 15 نوفمبر 1956، ص: 6.

3. الفدائي: عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على مراكز العدو.[1]

10 - إحلال الإدارة الثورية محل الإدارة الاستعمارية: أسفر المؤتمر على اتخاذ عدة قرارات تتعلق بتنظيم التعامل بين الناس في جميع أمور حياتهم، وذلك بإنشاء لجان مختصة على مستوى القسمة والناحية، لها الحق البت في الخلافات التي تحدث بين الناس، وينسب أفرادها أي أعضائها إلى نظام جبهة التحرير الوطني، ومن جهة أخرى تقوم هذه اللجان بفتح سجلات على مستوى الدواوير لتسجيل المواليد، وحلات الزواج والطلاق. إذ في هذا الشأن يؤكد أحد مراسلي جريدة لموند (le monde) الفرنسية لشهر فيفري 1957 وقد أجرى تحقيق طول عن بلاد القبائل إذ يقول ما يلي: ((إن الثورة الجزائرية أوجدت إداراتها الخاصة إدارة سرية، تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفضل بين المنازعات، وبذلك صارت مجكمة تيزي وزو ، خالية لا يقدم إليها أحد وصار المحامون بدون قضايا يكتسبون منها مما اضطرهم إلى طلب إعانة مالية من وزارة المال الفرنسية)). وهذا صحفي فرنسي صحفي آخر زار ولاية وهران في شهر سبتمبر 1956 كتب يقول: ((لقد شاهدت كثيرًا من الدلائل التي تبرهن على أن جبهة وجيش التحرير يسيطران على مناطق واسعة جدا من الأرض الجزائرية وبالعكس من ذلك من ذلك فالإدارة الفرنسية أصبحت معدومة تماما في الواقع وهكذا نرى إلى السكان المدنيين الجزائريين يعشون بصفة سرية في جزائر مستقلة يديرها جزائريون وفقا لتجاربهم الخاصة. نعم إن السلطات الاستعمارية تأخذ الضرائب في الجهات التي تتمركز فيها قواتها ولكن سجلات الحالة المدنية فارغة إذ أن المدنيين صاروا يسجلون مواليدهم عند الإدارة الجزائرية ويحتكمون لدى المحاكم الشعبية جميع المنازعات المتعلقة بالأملاك والإرث والطلاق)).[2]

---

[1] يحي بوعزيز ، **الثورة في الولاية الثالثة**، مرجع سابق، ص: 99.

[2] **المقاومة الجزائرية**، مصدر سابق، ع: 15، 20 شوال 1356هـ الموافق 20 ماي 1957، ص:3.